

هيئة تنظيم مركز قطر للمال
الدوحة - قطر

البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

صفحة	الفهرس
--	تقرير مدقق الحسابات المستقل
1	بيان المركز المالي
2	بيان الدخل الشامل
3	بيان التغيرات في حقوق الملكية
4	بيان التدفقات النقدية
24-5	إيضاحات حول البيانات المالية

ق. ر 99-8

RN: 644/MA/FY2025

تقرير مدقق الحسابات المستقل

السادة أعضاء مجلس الإدارة المحترمين
هيئة تنظيم مركز قطر للمال
الدوحة – قطر

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال ("هيئة التنظيم") التي تتكوّن من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2024، وبيان الدخل الشامل، وبيان التغيرات في حقوق الملكية، وبيان التدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية متضمنة معلومات حول السياسات المحاسبية الجوهرية.

في رأينا، إن البيانات المالية المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي لهيئة التنظيم كما في 31 ديسمبر 2024 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (المعايير المحاسبية) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية" من تقريرنا. كما أننا مستقلون عن هيئة التنظيم وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) الصادرة في "قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين" وقواعد السلوك المهني والمتعلقة بتدقيقنا للبيانات المالية لهيئة التنظيم في دولة قطر. هذا، وقد التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى. ونعتقد بأن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساس لرأينا.

معلومات أخرى

يكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن المعلومات الأخرى. تتكوّن المعلومات الأخرى من التقرير السنوي، ولكنها لا تتضمن البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات حولها. يتوقع أن يكون التقرير السنوي متاحاً لنا بعد تاريخ تقرير مدقق الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يتناول المعلومات الأخرى، حيث أننا لا نبدي أي تأكيد أو استنتاج حولها.

تقرير مدقق الحسابات المستقلّ (تتمة)

معلومات أخرى (تتمة)

في ما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، تتمثل مسؤوليتنا بالإطلاع على المعلومات الأخرى عند توفرها، وبذلك، نقوم بتحديد ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع البيانات المالية أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بأعمال التدقيق، أو تلك التي يتّضح بطريقة أخرى أنها تتضمن أخطاء جوهريّة.

عند قراءتنا لمعلومات التقرير السنوي لهيئة التنظيم، وإذا ما خالصنا إلى وجود خطأ جوهري فيه، فنحن مطالبون بإبلاغ المسؤولين عن الحوكمة.

مسؤوليات الإدارة والقائمين على الحوكمة في إعداد البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (المعايير المحاسبية) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والأحكام المطبقة من القانون رقم (7) لسنة 2005 بإصدار قانون مركز قطر للمال. كما تعتبر مسؤولية عن الرقابة الداخلية التي تعتبرها الإدارة ضرورية لغرض إعداد وعرض البيانات المالية الموحدة بصورة عادلة خالية من أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة هيئة التنظيم على الاستمرارية، والإفصاح متى كان ذلك مناسباً، عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية واعتماد مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تتور الإدارة تصفية هيئة التنظيم أو إيقاف أنشطتها، أو لا يوجد لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك.

ويعتبر القائمون على الحوكمة مسؤولين عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية لهيئة التنظيم.

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية

تتمثل أهدافنا بالحصول على تأكيد معقول في ما إذا كانت البيانات المالية خالية بصورة عامة من أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وإصدار تقرير مدقق الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، ولكن لا يضمن أن عملية التدقيق التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الأخطاء عن الاحتيال أو عن الخطأ، وتعتبر تلك الأخطاء جوهريّة، مجتمعة أو منفردة، في ما إذا كان يتوقع أن تؤثر بشكل معقول على القرارات الاقتصادية التي تم اتخاذها من المستخدمين بناءً على هذه البيانات المالية. كجزء من عملية التدقيق ووفقاً لمعايير التدقيق الدولية، إننا نمارس التقدير المهني ونحتفظ بالشك المهني خلال عملية التدقيق، كما نقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهريّة في البيانات المالية، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ، وتصميم وإنجاز إجراءات التدقيق المناسبة لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتوفير أساس لرأينا. إن خطورة عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال تفوق تلك الناتجة عن خطأ، حيث يشتمل الاحتيال على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو سوء تمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- الإطلاع على نظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لغرض تصميم إجراءات التدقيق المناسبة حسب الظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية أنظمة الرقابة الداخلية.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولة التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.

تقرير مدقق الحسابات المستقل (تتمة)

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

« استنتاج مدى ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، في حال وجود حالة جوهرية من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظروف قد تنثير شكوكاً جوهرية حول قدرة هيئة التنظيم على الاستمرار. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم اليقين، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإيضاحات ذات الصلة الواردة في البيانات المالية، أو في حال كانت هذه الإيضاحات غير كافية يتوجب علينا تعديل رأينا. ونعتمد في استنتاجاتنا على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي الأحداث أو الظروف المستقبلية بهيئة التنظيم إلى توقف أعمال هيئة التنظيم على أساس مبدأ الاستمرارية.

« تقييم العرض الإجمالي للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها، بما في ذلك الإيضاحات، وما إذا كانت البيانات المالية تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.

كما أننا نتواصل مع الأشخاص المسؤولين عن الحوكمة في ما يتعلق، على سبيل المثال لا الحصر، بنطاق وتوقيت التدقيق المخطط له، وملاحظات التدقيق الهامة بما في ذلك أي خلل جوهري في أنظمة الرقابة الداخلية التي لاحظناها خلال عملية التدقيق.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعية الأخرى

لقد حصلنا على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية لغرض تدقيقنا. برأينا أيضاً، إن هيئة التنظيم تحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة. لقد استحصلنا على جميع المعلومات والاستفسارات الضرورية لعملية التدقيق. بناءً على المعلومات التي توفرت لنا، نحن لسنا على علم بأي انتهاكات لقانون مركز قطر للمال رقم (7) لسنة 2005 خلال العام، والتي قد يكون لها تأثير سلبي يؤثر بشكل جوهري على نشاط هيئة التنظيم أو على مركزها أو أدائها المالي.

عن ديلويت آند توش

فرع قطر



جوزف خليفة

شريك

سجل مراقبي الحسابات رقم 433

الدوحة - قطر

21 أبريل 2025

31 ديسمبر 2023	31 ديسمبر 2024	إيضاحات	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي		
			الموجودات
			الموجودات غير المتداولة
679	519	4	أثاث ومعدات
739	828	5	موجودات غير ملموسة
1,859	1,381	6	حق استخدام الموجودات
8,543	10,670	7	مبالغ مستحقة من أطراف ذات العلاقة
11,820	13,398		إجمالي الموجودات غير المتداولة
			الموجودات المتداولة
7,616	5,147	7	ذمم مدينة ومصاريف مدفوعة مسبقاً
38,768	51,242	8	النقد وشبه النقد
46,384	56,389		إجمالي الموجودات المتداولة
58,204	69,787		إجمالي الموجودات
			حقوق الملكية والمطلوبات
			حقوق الملكية
26,660	30,150	9	الاحتياطي العام
11,314	14,313	9	الفائض المحتفظ به
37,974	44,463		إجمالي حقوق الملكية
			المطلوبات
			المطلوبات غير المتداولة
1,063	507	6	مطلوبات إيجار
8,543	10,670	10	مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
9,606	11,177		إجمالي المطلوبات غير المتداولة
			المطلوبات المتداولة
817	927	6	مطلوبات الإيجار
--	617	12	صندوق قروض الموظفين
9,807	12,603	11	ذمم دائنة ومستحقات
10,624	14,147		إجمالي المطلوبات المتداولة
20,230	25,324		إجمالي المطلوبات
58,204	69,787		إجمالي حقوق الملكية والمطلوبات

تمت الموافقة على البيانات المالية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 16

أبريل 2025 ووقعها بالنيابة عنهم كل من:


مايكل ج. راين
الرئيس التنفيذي


فاطمة المير
المدير التنفيذي للشؤون المالية والمدير التنفيذي للعمليات

تم إعداد هذا البيان من قبل هيئة التنظيم وختمه من قبل مدققي الحسابات لأغراض التعريف فقط.

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية



هيئة تنظيم مركز قطر للمال
بيان الدخل الشامل
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

2023	2024	إيضاح	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي		
			الإيرادات
--	54	13	غرامات مالية
1,469	1,789		إيرادات الرسوم
1,615	2,238		إيرادات الفوائد
15	18		إيرادات أخرى
3,099	4,100		إجمالي الإيرادات
			المصاريف
(35,878)	(40,840)		رواتب وتكاليف أخرى ذات الصلة
(4,975)	(3,695)	14	مصاريف عمومية وإدارية
(879)	(819)		مصاريف أعضاء مجلس الإدارة
(5)	(32)	8	مخصص خسارة للموجودات المالية
(57)	(105)		تكلفة تمويل تتعلق بمطلوبات الإيجار
(41,794)	(45,491)		إجمالي المصاريف
(38,695)	(41,391)		نقص الإيرادات على مصاريف السنة قبل الاعتمادات المالية
45,623	50,130	2	اعتمادات مالية من الحكومة
6,928	8,739		إجمالي الدخل الشامل للسنة



تم إعداد هذا البيان من قبل هيئة التنظيم وتم ختمه من قبل مدققي الحسابات لأغراض التعريف فقط.

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

هيئة تنظيم مركز قطر للمال
بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

إجمالي حقوق الملكية	الفائض المحتفظ به	الاحتياطي العام	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
34,042	9,530	24,512	الرصيد في 1 يناير 2023
6,928	6,928	--	إجمالي الدخل الشامل للسنة
(2,996)	(2,996)	--	سداد الأموال إلى وزارة المالية
--	(2,148)	2,148	تحويل إلى الاحتياطي العام
37,974	11,314	26,660	الرصيد في 31 ديسمبر 2023
8,739	8,739	--	إجمالي الدخل الشامل للسنة
(2,250)	(2,250)	--	سداد الأموال إلى وزارة المالية
--	(3,490)	3,490	تحويل إلى الاحتياطي العام
44,463	14,313	30,150	الرصيد في 31 ديسمبر 2024



تم إعداد هذا البيان من قبل هيئة التنظيم وختمه من قبل مدققي الحسابات لأغراض التعريف فقط.

تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

هيئة تنظيم مركز قطر للمال
بيان التغيرات في حقوق الملكية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024

2023	2024	ايضاحات
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
		أنشطة التشغيل
(38,695)	(41,391)	نقص الإيرادات على مصاريف السنة قبل الاعتمادات المالية
		تعديلات:
86	271	4 استهلاك أثاث ومعدات
1,437	794	6 استهلاك حق استخدام الموجودات
62	105	5 إطفاء موجودات غير ملموسة
5	32	8 مخصص خسائر للموجودات المالية
1,564	2,348	مخصص مكافآت نهاية الخدمة للموظفين
--	68	شطب الموجودات غير ملموسة
--	2	شطب أثاث ومعدات
1	(14)	(ربح) \خسارة من استبعاد الأثاث والمعدات
(1,615)	(2,238)	إيرادات فوائد
57	105	تكلفة تمويل
(37,098)	(39,918)	
(1,791)	2,176	التغيرات في رأس المال العامل:
471	31	ذمم مدينة ومصاريف مدفوعة مسبقة
--	617	12 ذمم دائنة ومستحقات
(38,418)	(37,094)	صندوق قروض الموظفين
		التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية
972	2,388	الفوائد المستلمة
(293)	(143)	10 مكافآت نهاية الخدمة المدفوعة
(57)	(105)	تكلفة التمويل المدفوعة
(37,796)	(34,956)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التشغيل
		نشاطات استثمارية
--	14	متحصلات من بيع الأثاث والمعدات
(676)	(113)	4 شراء أثاث ومعدات
(313)	(262)	5 شراء موجودات غير ملموسة
(989)	(361)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية
		أنشطة التمويل
43,728	50,833	2 اعتمادات مالية مستلمة من الحكومة
(1,432)	(762)	6 سداد مطلوبات الإيجار
(2,996)	(2,250)	سداد لوزارة المالية
39,300	47,821	صافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التمويلية
515	12,506	صافي الزيادة في النقد وما يعادله
38,341	38,856	النقد وما يعادله في بداية السنة
38,856	51,362	8 النقد وما يعادله في 31 ديسمبر

تم إعداد هذا البيان من قبل هيئة التنظيم وتم ختمه من قبل مدققي الحسابات لأغراض التعريف فقط.



تشكل الإيضاحات المرفقة جزءاً لا يتجزأ من هذه البيانات المالية

1. معلومات عامة

تم إنشاء مركز قطر للمال من قبل دولة قطر بموجب القانون رقم (7) لسنة 2005 بهدف استقطاب المؤسسات المالية العالمية والشركات متعددة الجنسيات لكي تسهم في إنشاء الأعمال المصرفية العالمية وتقديم الخدمات المالية وأنشطة التأمين وأعمال المراكز الرئيسية للشركات والأنشطة المتعلقة بها داخل قطر.

يتكوّن مركز قطر للمال من أربع هيئات وهي هيئة مركز قطر للمال، وهيئة تنظيم مركز قطر للمال، والمحكمة المدنية والتجارية لمركز قطر للمال، ومحكمة التنظيم بمركز قطر للمال. إن مركز قطر للمال وهيئة تنظيم مركز قطر للمال والمحكمة المدنية والتجارية لمركز قطر للمال، ومحكمة التنظيم بمركز قطر للمال هي هيئات مستقلة عن بعضها البعض وعن حكومة قطر.

تتولّى هيئة تنظيم مركز قطر للمال، وهي الهيئة الرقابية المستقلة، أعمال تنظيم التراخيص والإشراف على مؤسسات الخدمات المالية والشركات الأخرى التي تمارس أعمالها في مركز قطر للمال. والعنوان المسجل لمكتب هيئة التنظيم هو ص.ب. 22989 الدوحة، دولة قطر.

تتعلّق هذه البيانات المالية فقط بإيرادات ومصاريف وموجودات ومطلوبات هيئة تنظيم مركز قطر للمال ولا تشمل أية أجهزة أخرى تابعة لمركز قطر للمال.

تمّت الموافقة على إصدار البيانات المالية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 من قبل مجلس إدارة هيئة التنظيم بتاريخ 16 أبريل 2025.

2. التبعية الاقتصادية

تعتمد هيئة تنظيم مركز قطر للمال على الاعتمادات المالية المقدمة من حكومة دولة قطر لتمويل نفقاتها التشغيلية والرأسمالية.

خلال السنة قدمت الحكومة لهيئة تنظيم مركز قطر للمال اعتمادات مالية بمبلغ 50,833 ألف دولار أمريكي (2023: 43,728 ألف دولار أمريكي). اعتباراً من 31 ديسمبر 2024، مبلغ وقدره 4,925 ألف دولار أمريكي (2023: 2,239 ألف دولار أمريكي) تم الاعتراف به كاعتمادات تم استلامها مسبقاً. بعد التعديلات على حركة الاعتمادات الحكومية المستلمة مقدماً والمستحقة الاستلام بمبلغ 10,912 ألف دولار أمريكي (2023: 8,927 ألف دولار أمريكي)، تم الاعتراف بمبلغ 50,130 ألف دولار أمريكي في بيان الدخل الشامل للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 (2023: 45,623 ألف دولار أمريكي).

يحق لهيئة تنظيم مركز قطر للمال الاحتفاظ بأي فائض من الاعتمادات المقدمة من قبل الحكومة وفقاً للمادة (14) من قانون مركز قطر للمال رقم (7) لسنة 2005، ولذلك فإن هذه الاعتمادات تعامل كجزء من الفائض المحتفظ به.

3. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية

3.1 أسس الإعداد

بيان الامتثال

تم إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والمتطلبات المعمول بها في قانون مركز قطر للمال رقم (7) لسنة 2005.

تم إعداد البيانات المالية على أساس مبدأ التكلفة التاريخية.

3. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

3.1 أسس الإعداد (تتمة)

بيان الامتثال (تتمة)

تم إعداد البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية.

العملة الوظيفية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال هي الريال القطري ("QAR"). ومع ذلك، فقد تم عرض هذه البيانات المالية بالدولار الأمريكي ("USD")، وهي عملة العرض لهيئة تنظيم مركز قطر للمال حيث تم إنشاء هيئة تنظيم مركز قطر للمال من أجل التصريح للشركات والأفراد الذين يقدمون خدمات مالية في مركز قطر للمال أو منه وتنظيم هذه الشركات والأفراد.

بما أن سعر صرف الريال القطري مرتبط بالدولار الأمريكي، فقد تم تحويل الأرصدة والمعاملات بالريال القطري إلى الدولار الأمريكي بسعر صرف الثابت البالغ 3,645 ريال قطري للدولار الأمريكي وجميع البيانات المالية المعروضة بالدولار الأمريكي مقربة إلى أقرب ألف دولار أمريكي.

3.2 تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

تتسق السياسات المحاسبية المطبقة مع تلك المطبقة في السنة المالية السابقة، باستثناء المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية الصادرة مؤخراً من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية وتفسيرات لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية ("IFRIC") السارية اعتباراً من 1 يناير 2024:

3.2.1 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التي تسري على السنة الحالية

خلال السنة الحالية تم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية (المعايير المحاسبية) الجديدة والمعدلة التالية، والتي أصبحت سارية للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2024 في هذه البيانات المالية.

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة	يسري تطبيقها للفترة السنوية التي تبدأ من أو بعد
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1) - عرض البيانات المالية - تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة	1 يناير 2024
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 عرض البيانات المالية - المطلوبات غير المتداولة مع التعهدات	1 يناير 2024
تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 7 - بيان التدفقات النقدية والمعيار الدولي للتقارير المالية 7 الأدوات المالية: الإفصاحات - ترتيبات تمويل الموردين	1 يناير 2024
تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) عقود الإيجار: تعديلات لتوضيح كيفية قيام البائع - المستأجر لاحقاً بقياس معاملات البيع وإعادة التأجير	1 يناير 2024

لم يكن لتطبيق هذه المعايير الدولية للتقارير المالية المعدلة أي تأثير مادي على الإفصاحات والمبالغ المدرجة لهذه السنة أو السنوات السابقة.

3. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

3.2.2 المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة قيد الإصدار التي لم تدخل حيز التنفيذ ولم يتم تطبيقها مبكراً

3.2 تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة (تتمة)

لم تطبق هيئة التنظيم مبكراً المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة التالية والتفسيرات التي تم إصدارها ولكن لم تدخل حيز التنفيذ بعد:

يسري تطبيقها للفترة السنوية التي تبدأ من أو بعد

المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة

1 يناير 2025، يُسمح بالتطبيق المبكر

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 21 – الافتقار لقابلية التبادل

1 يناير 2026، يُسمح بالتطبيق المبكر

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والمعيار الدولي للتقارير

المالية رقم 7 – تعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية

1 يناير 2027، يُسمح بالتطبيق المبكر

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 18: العرض والإفصاح في البيانات

المالية

1 يناير 2027، يُسمح بالتطبيق المبكر

المعيار الدولي للتقارير المالية: 19 الشركات التابعة التي لا تخضع للمساءلة

العامة: الإفصاحات

تتوقع الإدارة أن يتم اعتماد هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة في البيانات المالية لهيئة التنظيم عند البدء بتطبيقها. وقد لا يكون لتطبيق هذه المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة أي تأثير مادي على البيانات المالية لهيئة التنظيم في فترة التطبيق المبدئي.

3. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

3.3 السياسات المحاسبية الجوهرية

الاعتراف بالإيرادات

إيرادات رسوم مقابل خدمات تقدم لفترة زمنية معينة

يتم الاعتراف بإيرادات الرسوم المكتسبة مقابل تقديم خدمات لفترة زمنية على مدى تلك الفترة. يشمل ذلك رسوم الترخيص السنوية المكتسبة من المؤسسات الخاضعة لرقابة هيئة التنظيم.

إن إيرادات الرسوم الناتجة عن معالجة الطلبات هي غير قابلة للاسترداد، وبالتالي يتم الاعتراف بها كإيرادات عند استلامها.

غرامات مالية

بموجب أنظمة الخدمات المالية، تمتلك هيئة تنظيم مركز قطر للمال صلاحية فرض غرامات مالية عندما ترى أن الشخص (حسب التعريف الوارد في أنظمة الخدمات المالية) قد انتهك أحد المتطلبات ذات الصلة المنصوص عليها في البند الأول من المادة (84) من أنظمة الخدمات المالية. كما أن المبادئ التي يجب على هيئة تنظيم مركز قطر للمال اتباعها عند تحديد مبلغ الغرامة المالية المفروض لمثل هذه المخالفات، محدّدة في "البيان العام بالسياسات والإجراءات التنفيذية للعام 2012" الصادر عن هيئة تنظيم مركز قطر للمال. تتم المحاسبة عن الغرامات المالية عند قيامها بناء على التقييم المتصل بالقيود الناشئة عن المقابل المتغير.

إيرادات الفوائد

يتم الاعتراف بإيرادات الفوائد على أساس الاستحقاق باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي.

اعتمادات مالية من الحكومة

يتم الاعتراف بالاعتمادات المالية من الحكومة بقيمتها العادلة عندما يكون هناك تأكيد معقول بأن هيئة تنظيم مركز قطر للمال ستقوم باستلام الاعتمادات، ويتم الاعتراف بها في بيان الدخل الشامل على مدار المدة اللازمة لمطابقتها مع التكاليف التي يتم تعويضها بهذه الإيرادات. يتم التعامل مع الفائض من الاعتمادات المقدّمة من الحكومة على أنه اعتمادات مالية مستلمة مقدّماً تحت بند "ذمم دائنة مستحقة" ويتم تدويرها إلى السنة التالية.

أثاث ومعدات

تُقاس بنود الأثاث والمعدات بالنكلفة ناقص الاستهلاك المتراكم والخسائر المتراكمة للتدني في القيمة، إن وجدت.

يتم الاعتراف بالاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدّرة للموجودات كالتالي:

أثاث وتجهيزات	3 سنوات
معدّات مكتبية	3 سنوات
تحسينات على الإيجار	3 سنوات أو مدة الإيجار أيهما أقل

موجودات غير ملموسة

تتضمن الموجودات غير الملموسة تكلفة شراء برامج الكمبيوتر وبرامج مطوّرة داخلياً. وتُقاس الموجودات غير الملموسة المستحوذ عليها بشكل منفصل عند الاعتراف الأولي بالنكلفة. تتم رسملة التكاليف المرتبطة بتطوير برامج الحاسوب المخصصة للاستخدام الداخلي فقط إذا كان تصميم البرامج ممكناً تقنياً ولدى هيئة تنظيم مركز قطر للمال الموارد والنية في إكمال تطويره والقدرة على استخدامه بعد اكتماله. بالإضافة إلى ذلك، تتم رسملة التكاليف فقط لو كان من الممكن تحديد الموجودات بصورة منفصلة وكان من الممكن أن تنتج تلك الموجودات منافع اقتصادية مستقبلية وأنه من الممكن قياس تكلفة التطوير بصورة موثوق بها.

3. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

3.3 السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

موجودات غير ملموسة

تتضمن الموجودات غير الملموسة تكلفة شراء برامج الكمبيوتر وبرامج مطوّرة داخلياً. وتُقاس الموجودات غير الملموسة المستحوذ عليها بشكل منفصل عند الاعتراف الأولي بالتكلفة. تتمّ رسمة التكاليف المرتبطة بتطوير برامج الحاسوب المخصصة للاستخدام الداخلي فقط إذا كان تصميم البرامج ممكناً تقنياً ولدى هيئة تنظيم مركز قطر للمال الموارد والنية في إكمال تطويره والقدرة على استخدامه بعد اكتماله. بالإضافة إلى ذلك، تتمّ رسمة التكاليف فقط لو كان من الممكن تحديد الموجودات بصورة منفصلة وكان من الممكن أن تنتج تلك الموجودات منافع اقتصادية مستقبلية وأنه من الممكن قياس تكلفة التطوير بصورة موثوق بها.

يتمّ تسجيل الموجودات غير الملموسة بالتكلفة ناقصاً الإطفاء المتراكم وخسائر التدني في القيمة، إن وجدت. يتمّ إطفاء تلك الموجودات بطريقة القسط الثابت على مدى فترة ثلاث سنوات، في ما عدا نظام الإفصاح الإلكتروني للبيانات والقوائم المالية وبرنامج مايكروسوفت داينامكس دي 365 الذي يتمّ إطفاءه على مدى خمس سنوات تبدأ من توفر الموجودات في الاستخدام المطلوب منه. يتمّ الإبلاغ عن هذه المصاريف ضمن المصاريف العمومية والإدارية في بيان الدخل الشامل.

تتمّ رسمة المصاريف اللاحقة فقط عندما تزيد من المنافع الاقتصادية المستقبلية المضمّنة في الموجودات المعينة التي تتعلق بها. عندما لا يكون هناك موجودات غير ملموسة يمكن الاعتراف بها، يتمّ تحميل مصاريف التطوير على قائمة الدخل الشامل عند تكبدها.

يتمّ الاعتراف بالمصاريف المتكبدة في الأبحاث أو في مرحلة الأبحاث للمشروع الداخلي كمصاريف في الفترة التي يتمّ تكبدها فيها.

عقود الإيجار

تقوم هيئة التنظيم بتقييم ما إذا كان العقد هو عقد إيجار أو يتضمن شروط إيجار، بمعنى إذا كان العقد يمنح الحق في السيطرة على الموجودات المحددة لفترة من الوقت في مقابل المبالغ المدفوعة فيه.

هيئة التنظيم كمستأجر

تطبق هيئة تنظيم مركز قطر للمال نهجاً وحيداً للاعتراف والقياس في جميع عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للموجودات المنخفضة القيمة. تقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بالاعتراف بملحوظات الإيجار لتسديد مدفوعات الإيجار وحق استخدام الموجودات التي تمثل حق استخدام الموجودات الأساسية.

(أ) حق استخدام الموجودات

تقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بالاعتراف بحق استخدام الموجودات في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي تاريخ توافر الموجودات الأساسية للاستخدام). يتمّ قياس حق استخدام الموجودات بالتكلفة، مطروحاً منها أي خسائر استهلاك متراكمة للتدني في القيمة، وتعديلها لأي عملية إعادة تقييم لملحوظات الإيجار. تشمل تكلفة حق استخدام الموجودات على مقدار ملحوظات الإيجار المعترف بها، والتكاليف المباشرة المبدئية المتكبدة، ومدفوعات الإيجار التي تمت في تاريخ البدء أو قبله، مطروحاً منها أي حوافز مستلمة. يتمّ استهلاك حق استخدام الموجودات على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار أو العمر الإنتاجي المقدّر للموجودات، أيهما أقرب. والأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات كما يلي:

مكاتب	3 سنوات
معدّات مكتبية	3 سنوات
المركبات	3 سنوات

إذا كانت ملكية الموجودات المستأجرة تنقل إلى هيئة تنظيم مركز قطر للمال في نهاية فترة التأجير أو إذا كانت التكلفة تعكس ممارسة خيار الشراء، يتمّ احتساب الاستهلاك باستخدام العمر الإنتاجي المقدّر للموجودات. يخضع حق استخدام الموجودات أيضاً لتدني القيمة.

3. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

3.3 السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

(ii) مطلوبات الإيجار

في تاريخ بداية عقد الإيجار، تقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بالاعتراف بمطلوبات الإيجار المقاسة بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي يتعين إجراؤها على مدى عقد الإيجار. تتضمن مدفوعات الإيجار مدفوعات ثابتة (بما في ذلك مدفوعات ثابتة مضمنة) مطروحة منها حوافز الإيجار مستحقة القبض ومدفوعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على مؤشر أو معدل، والمبالغ المتوقعة دفعها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. يتم الاعتراف بمدفوعات الإيجار المتغيرة التي لا تعتمد على مؤشر أو معدل كمصاريف (ما لم يتم تكبدها لإنتاج مخزون) في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الشرط الذي يطلب القيام بالمدفوعات.

عند احتساب القيمة الحالية لمدفوعات الإيجار، تستخدم هيئة تنظيم مركز قطر للمال معدل الاقتراض الإضافي في تاريخ بداية عقد الإيجار إذا كان سعر الفائدة المدرج في عقد الإيجار لا يمكن تحديده بسهولة. بعد تاريخ بداية عقد الإيجار، تتم زيادة مبلغ مطلوبات الإيجار لتعكس تراكم الفائدة وتخفيض مدفوعات الإيجار التي تم القيام بها. بالإضافة إلى ذلك، تتم إعادة قياس القيمة الدفترية لمطلوبات الإيجار إذا كان هناك تعديل أو تغيير في مدة الإيجار أو تغيير في مدفوعات الإيجار (على سبيل المثال، التغيرات في المدفوعات المستقبلية الناتجة عن تغيير في مؤشر أو معدل يستخدم لتحديد مدفوعات الإيجار) أو تغيير في تقييم خيار شراء الموجودات الأساسية.

(iii) عقود إيجار قصيرة الأجل وعقود الإيجار للموجودات المنخفضة القيمة

طبقت هيئة تنظيم مركز قطر للمال الإعفاء على الاعتراف بعقود الإيجار قصيرة الأجل، على العقود قصيرة الأجل (أي عقود الإيجار التي تبلغ مدتها 12 شهراً أو أقل من تاريخ البدء ولا تحتوي على خيار شراء). كما تقوم أيضاً بتطبيق الإعفاء على الاعتراف بعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة لإيجار المعدات المكتبية التي تعتبر منخفضة القيمة (أي أقل من 5,000 دولار أمريكي). يتم الاعتراف بمدفوعات الإيجار على عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة كمصروفات على أساس القسط الثابت على مدى فترة الإيجار.

تدني قيمة الموجودات غير المالية

تقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بالتقييم في تاريخ كل بيان للمركز المالي للتأكد من وجود أي مؤشر لاحتمال تدني قيمة أي موجودات. إذا وجد أي مؤشر كهذا، أو إذا كان ضرورياً إجراء فحص سنوي لتحديد تدني قيمة أي موجودات، تقوم هيئة تنظيم مركز قطر للمال بتقدير المبلغ الممكن استرداده من الموجودات. يُحدد المبلغ الممكن استرداده من أي موجودات بالقيمة العادلة للموجودات ناقصاً التكاليف حتى البيع أو قيمتها في حال الاستخدام أيهما أعلى، ويتم تحديده لكل موجود بمفرده، ما لم تكن الموجودات لا تنتج إيرادات نقدية منفصلة بشكل ملحوظ عن إيرادات موجودات أخرى أو مجموعة موجودات أخرى.

الموجودات المالية

التصنيف

تصنف هيئة تنظيم مركز قطر للمال موجوداتها المالية استناداً إلى فئة القياس التالية:

- موجودات سيتم قياسها بالتكلفة المطفأة

يعتمد التصنيف على معيارين:

- نموذج أعمال هيئة التنظيم لإدارة الموجودات
- وما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأدوات تمثل "مدفوعات أصل الدين والفائدة (الربح) فقط" على المبلغ الأساسي المستحق ("معيار

("SSPI")

3. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

3.3 السياسات المحاسبية الجوهرية (تتمة)

الاعتراف والقياس

تصنّف الموجودات المالية، عند الاعتراف، كما تُقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة، بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، وبالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة. يعتمد تصنيف الموجودات المالية عند الاعتراف الأولي على خصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية ونموذج أعمال هيئة تنظيم مركز قطر للمال لإدارة هذه الموجودات. تقوم هيئة التنظيم مبدئياً بقياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة مضافاً إليها، في حالة الموجودات المالية غير المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، تكاليف المعاملات.

إلغاء الاعتراف

يلغى الاعتراف بالموجودات المالية (أو جزء من موجودات مالية أو جزء من مجموعة موجودات مالية مماثلة) مبدئياً في أي من الحالات التالية:

- انتهاء الحق في استلام تدفقات نقدية من الموجودات
- أو قيام هيئة تنظيم مركز قطر للمال بتحويل حقوقها لاستلام تدفقات نقدية من الموجودات أو قد تعهدت بدفع المبلغ المستلم كاملاً وبدون تأخير كبير إلى طرف ثالث بموجب ترتيبات للتمرير، وإما (أ) أن تكون قد قامت فعلياً بتحويل كافة مخاطر ومنافع الموجودات إلى حد كبير، أو (ب) لم تقم فعلياً بتحويل كافة مخاطر ومنافع الموجودات أو بالاحتفاظ بها ولكنها حوّلت السيطرة على الموجودات.

تدني قيمة الموجودات المالية

تعترف هيئة تنظيم مركز قطر للمال بمخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة لكافة أدوات الدين. تستند الخسائر الائتمانية المتوقعة على الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وفقاً للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع هيئة تنظيم مركز قطر للمال استلامها، ويتم خصمها بسعر تقريبي لسعر الفائدة الفعلي الأصلي. تتضمن التدفقات النقدية المتوقعة التدفقات النقدية من بيع الضمانات المحتفظ بها أو غيرها من التعزيزات الائتمانية التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الشروط التعاقدية.

المطلوبات المالية

الاعتراف والقياس

يتم الاعتراف بجميع المطلوبات المالية أولاً بالقيمة العادلة، وفي حالة القروض والاقتراضات والذمم الدائنة، بعد خصم تكاليف المعاملة المباشرة.

تشتمل المطلوبات المالية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال على مطلوبات إيجار تمويلي وذمم دائنة ومصاريف مستحقة الدفع وصندوق قروض الموظفين.

القياس اللاحق

يعتمد قياس المطلوبات المالية على تصنيفها كالتالي:

ذمم تجارية دائنة ومستحقات

نظراً لطبيعة هذه المطلوبات القصيرة الأجل، يتم الاعتراف بالذمم الدائنة والمبالغ المستحقة الدفع للمبالغ المستحقة مستقبلاً والمتعلقة بالبضائع والخدمات التي تم الحصول عليها بدون خصم، سواء استلمت فاتورة المورد أم لم تستلم.

3. أسس الإعداد والسياسات المحاسبية (تتمة)

المطلوبات المالية (تتمة)

إلغاء الاعتراف

يلغى الاعتراف بالمطلوبات المالية في حالة دفع أو إلغاء أو انتهاء سريان مطلوبات. عندما تستبدل مطلوبات مالية حالية بمطلوبات أخرى من نفس المقرض بشروط مختلفة جوهرياً أو عندما يتم تعديل جوهري في شروط مطلوبات حالية، يعامل هذا الاستبدال أو التعديل كإلغاء للاعتراف بالمطلوبات الحالية واعتراف بالمطلوبات الجديدة. يتم الاعتراف بالفرق بين القيم الدفترية في بيان الدخل الشامل.

النقد وشبه النقد

يشتمل النقد وشبه النقد على أرصدة بنوك وودائع لدى البنوك محتفظ بها لغرض الوفاء بالالتزامات المالية قصيرة الأجل، وهي قابلة للتحويل بسهولة إلى نقد معلوم القيمة وتخضع لمخاطر غير مادية للتغير في القيمة.

لغرض بيان التدفقات النقدية، يتكوّن النقد والبنود المماثلة للنقد من أرصدة لدى البنوك وودائع قصيرة الأجل تستحق خلال 12 شهراً أو أقل.

المخصصات

يتمّ الاعتراف بالمخصصات عندما (أ) يكون لدى هيئة تنظيم مركز قطر للمال التزام (قانوني أو حكومي) ناشئ عن حدث سابق، و(ب) تكون تكاليف تسوية الالتزام تستلزم تدفقات خارجة من المنافع الاقتصادية لسداد تلك الالتزامات و(ج) يمكن قياسها بصورة موثوقة. عندما تتوقع هيئة تنظيم مركز قطر للمال أن يتمّ ردّ المخصص جزئياً أو كلياً، يتمّ الاعتراف بالسداد كموجودات منفصلة، ولكن فقط عندما يتمّ تأكيد السداد بشكل مبدئي. يتمّ عرض المصاريف المتعلقة بالمخصص في بيان الدخل الشامل بعد خصم أي استردادات.

إذا كان تأثير القيمة الزمنية للمال جوهرياً، يتمّ خصم المخصصات باستخدام معدل ما قبل الضريبة الحالي الذي يعكس، عند الحاجة، المخاطر الخاصة بالمطلوبات. عند استخدام الخصم، يتمّ الاعتراف بالزيادة في المخصص بسبب مرور الوقت كتكلفة تمويل.

تكاليف منافع التقاعد

عقب قرار مجلس الوزراء رقم (11) لسنة 2011 بخصوص تطبيق أحكام قانون التقاعد والمعاشات رقم (24) لسنة 2002 (القانون) لكافة الموظفين القطريين بهيئة التنظيم، انضمت هيئة تنظيم مركز قطر للمال إلى صندوق المعاشات الذي تديره الهيئة العامة للتقاعد والتأمين الاجتماعي في 26 يناير 2011.

ومع تطبيق القانون رقم (1) لسنة 2022 خلال العام من قبل الهيئة العامة للتقاعد والتأمين، يتوجّب على جميع الموظفين القطريين المساهمة بنسبة 7% وهيئة تنظيم مركز قطر للمال بنسبة 14% من دخل الموظفين الخاضع للاقتطاع التقاعدي. يتمّ الاعتراف بمساهمة هيئة التنظيم كمصروف في بيان الدخل الشامل.

مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

تقدّم هيئة تنظيم مركز قطر للمال مكافآت نهاية الخدمة لموظفيها. يستند استحقاق هذه المكافآت على الراتب النهائي للموظف ومدة الخدمة، مع مراعاة إكمال الحد الأدنى من فترة الخدمة اعتباراً من 1 يناير 2017. أما الحد الأقصى لعدد سنوات الخدمة المؤهلة فيما يتعلق بمكافآت نهاية الخدمة للموظفين بموجب هذه السياسة فهي 10 سنوات و20 سنة للموظفين الوافدين والقطريين على التوالي. تستحقّ مكافآت نهاية الخدمة عند استقالة الموظف أو إنهاء خدمته. يتمّ استحقاق التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت على مدى فترة الخدمة.

العملات الأجنبية

يتمّ تحويل المعاملات التي تتمّ بالعملات الأجنبية بسعر الصرف السائد في تاريخ المعاملة. وتحوّل الموجودات والمطلوبات المالية المسجلة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية بسعر الصرف السائد في تاريخ التقرير. وتدرج مكاسب وخسائر صرف العملات ضمن بيان الدخل الشامل.

4. أثاث ومعدات

التكلفة:	أثاث وتجهيزات	معدات المكتب	أعمال قيد التنفيذ	تحسينات مباني مستأجرة	إجمالي
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
في 1 يناير 2023	733	182	44	1,000	1,959
إضافات خلال السنة	220	115	66	275	676
تحويل الى موجودات	--	110	(110)	--	--
استبعاد / شطب خلال السنة	(662)	(130)	--	(1000)	(1792)
رصيد في 31 ديسمبر 2023	291	277	--	275	843
إضافات خلال السنة	12	--	90	11	113
تحويل الى موجودات	--	43	(50)	7	--
استبعاد / شطب خلال السنة	--	--	(2)	--	(2)
الرصيد في 31 ديسمبر 2024	303	320	38	293	954
الاستهلاك:					
في 1 يناير 2023	700	169	--	1,000	1,869
مصاريف السنة	36	27	--	23	86
فيما يتعلق باستبعاد / شطب	(661)	(130)	--	(1,000)	(1,791)
رصيد في 31 ديسمبر 2023	75	66	--	23	164
مصاريف السنة	89	83	--	99	271
في 31 ديسمبر 2024	164	149	--	122	435
صافي القيمة الدفترية:					
في 31 ديسمبر 2024	139	171	38	171	519
في 31 ديسمبر 2023	216	211	--	252	679

5. الموجودات غير الملموسة

إجمالي	أعمال قيد التنفيذ	تطوير البرامج	برامج الكمبيوتر	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
				التكلفة:
3,723	426	2,677	620	في 1 يناير 2023
313	215	98	--	إضافات خلال السنة
--	(62)	62	--	تحويل الى موجودات
4,036	579	2,837	620	الرصيد في 31 ديسمبر 2023
262	262	--	--	إضافة خلال السنة
--	(594)	20	574	تحويل الى موجودات
(68)	(68)	--	--	تحويل الى مصاريف
4,230	179	2,857	1,194	الرصيد في 31 ديسمبر 2024
				الإطفاء:
3,235	--	2,635	600	في 1 يناير 2023
62	--	43	19	مصاريف السنة
3,297	--	2,678	619	الرصيد في 31 ديسمبر 2023
105	--	53	52	مصاريف السنة
3,402	--	2,731	671	الرصيد في 31 ديسمبر 2024
				صافي القيمة الدفترية:
828	179	126	523	في 31 ديسمبر 2024
739	579	159	1	في 31 ديسمبر 2023

6. الإيجار

أ) هيئة تنظيم مركز قطر للمال كمستأجر

تملك هيئة تنظيم مركز قطر للمال عقود إيجار للمكاتب ومعدات المكاتب والمركبات المستخدمة في عملياتها. تبلغ مدة إيجار المساحات المكتبية، والمعدات المكتبية والمركبات عادةً ثلاث سنوات.

في ما يلي بيان القيم الدفترية لحق استخدام الموجودات و مطلوبات الإيجار الخاصة بهيئة التنظيم والحركة عليها خلال السنة:

الإجمالي	مركبات	مساحة مكتبية	معدات مكتبية	حق استخدام موجودات
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
1,111	11	941	159	كما في 1 يناير 2023
2,184	103	2,081	--	إضافات
(1,436)	(33)	(1,294)	(109)	مصاريف استهلاك
1,859	81	1,728	50	كما في 31 ديسمبر 2023
316	--	--	316	إضافات
(179)	--	--	(179)	استبعاد
179	--	--	179	مصاريف الاستهلاك من الاستبعاد
(794)	(34)	(648)	(112)	مصاريف الاستهلاك للسنة
1,381	47	1080	254	كما في 31 ديسمبر 2024

مطلوبات الإيجار

2023	2024	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
1,128	1,880	كما في 1 يناير
2,184	316	إضافات
57	105	مصاريف فوائد
(1,489)	(867)	مدفوعات
1,880	1,434	كما في 31 ديسمبر

تعرض في بيان المركز المالي كالتالي:

2023	2024	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
817	927	جزء متداول
1,063	507	جزء غير متداولة
1,880	1,434	

اعترفت هيئة تنظيم مركز قطر للمال بمصاريف الإيجار من عقود الإيجار قصيرة الأجل بقيمة 192 ألف دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 (31 ديسمبر 2023: 169 ألف دولار أمريكي) (إيضاح 14).

7. ذمم مدينة ومصاريف مدفوعة مسبقاً

2023	2024	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
5,965	3,369	مبلغ مستحق من أطراف ذات علاقة - متداول (إيضاح 16)
1,023	873	فوائد مستحقة
608	588	مصاريف مدفوعة مسبقاً
20	317	ذمم مدينة أخرى
7,616	5,147	

تم تصنيف المبالغ المستحقة من أطراف ذات علاقة كما يلي:

2023	2024	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
5,965	3,369	جزء متداول
8,543	10,670	جزء غير متداول
14,508	14,039	مبلغ مستحق من أطراف ذات علاقة* (إيضاح 16)

* اعتباراً من 1 يناير 2017، قررت هيئة تنظيم مركز قطر للمال الاعتراف بالمبالغ المتعلقة بمكافآت نهاية الخدمة للموظفين في البيانات المالية. كما في 31 ديسمبر 2024، تم الاعتراف بمبلغ 10,780 ألف دولار أمريكي (2023: 8,543 ألف دولار أمريكي) كمستحقات من وزارة المالية بناء على خطاب تأكيد تم استلامه لتعويض هيئة تنظيم مركز قطر للمال عن دفع مكافآت نهاية الخدمة، منها 110 آلاف دولار أمريكي (2023 : لا شيء دولار أمريكي) تم إحصاؤها ضمن الحسابات المدينة والمدفوعات المسبقة فيما يتعلق بالموظفين الذين قدموا استقالاتهم.

8. النقد وما يعادله

يتضمن النقد وما يعادله في بيان التدفقات النقدية ما يلي:

2023	2024	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
6,263	6,451	أرصدة لدى البنوك
32,593	44,911	ودائع قصيرة الأجل*
38,856	51,362	النقد وما يعادله وفقاً لبيان التدفقات النقدية
(88)	(120)	ناقص: مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للودائع القصيرة الأجل
38,768	51,242	النقد وما يعادله وفقاً لبيان المركز المالي

* وهي تعتبر الودائع لدى البنوك المحتفظ بها لغرض الوفاء بالالتزامات النقدية قصيرة الأجل، وبسعر فائدة سنوي يبلغ حتى 6.00% (2023: 6.25%) واستحقاق أصلي أقل من 3 أشهر أو أكثر من 3 أشهر إذا كان قابلاً للاستدعاء على الطلب.

8. النقد ومشببه النقد (تمة)

الحركة في مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للودائع قصيرة الأجل هي كما يلي:

2023	2024	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
83	88	الرصيد كما في 1 يناير
5	32	مصاريف السنة
88	120	الرصيد كما في 31 ديسمبر

9. حقوق الملكية

بموجب المادة 14 من القانون رقم 7 لسنة 2005، "يجوز الاحتفاظ بأي فوائض في الدخل (سواء كانت مدرجة في الموازنة أم لا) من قبل هيئة التنظيم أو إعادتها إلى الدولة حسبما تقرر هيئة التنظيم".

ينص البند 6 من الجدول 1 من أنظمة الخدمات المالية على أنه "يجوز أيضاً تطبيق أي فوائض في الدخل على النفقات لسداد أي مديونية تتكبدها هيئة التنظيم أو لإنشاء احتياطي عام واحتياطيات أخرى قد تراها هيئة التنظيم مناسبة بشكل معقول".

الاحتياطي العام

تماشياً مع الأحكام المذكورة أعلاه، وافق مجلس الإدارة في اجتماعه المنعقد في 16 أبريل 2025، على تحويل 3,490 ألف دولار أمريكي (2023: 2,148 دولار أمريكي) من الفائض المحتفظ به إلى الاحتياطي العام.

10. مكافآت نهاية الخدمة للموظفين

في ما يلي الحركة في المخصص المعترف به في بيان المركز المالي:

2023	2024	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
7,316	8,543	الرصيد كما في 1 يناير
1,572	2,348	المخصص المكون للسنة (إيضاح (أ))
(345)	(143)	المنافع المدفوعة خلال السنة (إيضاح (أ))
--	(78)	منافع دائنة للموظفين المستقلين (إيضاح 11)
8,543	10,670	الرصيد كما في 31 ديسمبر

إيضاح (أ)

يتضمن مخصص السنة مبلغ 50 ألف دولار أمريكي (2023: 7 آلاف دولار أمريكي) المستحق للجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ("NAMLC"). تتضمن المكافآت المدفوعة خلال السنة مبلغ 50 ألف دولار أمريكي (2023: 52 ألف) يتعلق بالموظفين المعارين إلى اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ("NAMLC").

11. ذمم دائنة ومستحقات

2023	2024	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
965	405	ذمم دائنة
5,197	5,690	مصاريف مستحقة
2,395	5,081	مساعدة حكومية مستلمة مقدماً (إيضاح 2)
1,250	1,349	رسوم مستلمة مقدماً
---	78	منافع دائنة للموظفين المستقلين (إيضاح 10)
9,807	12,603	

12. صندوق قروض الموظفين

وبموجب قرار مجلس الوزراء رقم (2) لسنة 2022، الذي أدخل تعديلات على بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الموارد البشرية الصادر أصلاً بالقرار رقم (32) لسنة 2016، خصصت الوزارة 617 ألف دولار أمريكي في عام 2024 لهيئة تنظيم مركز قطر للمال. يهدف هذا التخصيص إلى إنشاء صندوق قروض الموظفين لتوفير سلف لنفقات الزواج والحياة للموظفين القطريين. تتم إدارة القرض وفقاً لسياسة قروض الموظفين في هيئة التنظيم بما يتماشى مع أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الموارد البشرية.

13. غرامات مالية

بموجب أنظمة الخدمات المالية المتبعة في المركز، تتمتع هيئة تنظيم مركز قطر للمال بسلطة فرض غرامات مالية حيثما يترأى لها بأن الشخص (وفقاً للتعريف الوارد بتلك الأنظمة) قد خالف المتطلبات ذات الصلة المنصوص عنها في البند (1) من المادة (84) من أنظمة الخدمات المالية.

فرضت هيئة التنظيم غرامات مالية ورسومياً أخرى ذات صلة على بعض الشركات والأفراد المعنيين، منها 96,469 ألف دولار أمريكي (2023: 87,453 ألف دولار أمريكي) مستحقة السداد اعتباراً من 31 ديسمبر 2024. ستعترف هيئة تنظيم مركز قطر للمال بالغرامة المالية (والإيرادات ذات الصلة) كإيرادات عند معالجة المعوقات التي تحول دون ذلك، انظر الإيضاحين 3.3 و 19 (تحت عنوان "المقابل المتغير"). وفي هذا الصدد، أقرت هيئة التنظيم الاعتراف بمبلغ 54 ألف دولار أمريكي خلال السنة (2023: لا شيء) في بيان الدخل الشامل.

14. المصاريف العمومية والإدارية

2023	2024	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
169	192	إيجار
2,174	1,011	استشارات وأتعاب ومهنية
62	105	إطفاء الموجودات غير الملموسة (إيضاح 5)
1,436	794	استهلاك حق استخدام موجودات (إيضاح 6)
86	271	استهلاك أثاث ومعدات (إيضاح 4)
1,048	1,322	مصاريف أخرى
4,975	3,695	

15. الالتزامات

2023	2024	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
797	998	الالتزامات الإيجار غير القابلة للإلغاء
1,230	522	خلال سنة واحدة
2,027	1,510	أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات
2,691	2,641	الالتزامات خدمات غير قابلة للإلغاء
424	462	خلال سنة واحدة
3,115	3,103	أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات

16. الإفصاحات حول الأطراف ذات العلاقة

تعتبر الأطراف ذات علاقة إذا كان لأحد الأطراف القدرة على التحكم بالطرف الآخر أو ممارسة تأثير هام عليه في اتخاذ القرارات المالية والتشغيلية. تشمل الأطراف ذات العلاقة الجهات التابعة لمركز قطر للمال والإدارات الحكومية والوزارات ذات الصلة وأعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين الرئيسيين بإدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال والجهات التي هم مالكوها الرئيسيون. يتم اعتماد سياسات التسعير والشروط المتعلقة بالمعاملات من قبل إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال.

أرصدة الأطراف ذات العلاقة

أرصدة الأطراف ذات العلاقة كالتالي:

أرصدة مدينة

2023	2024	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
14,275	13,868	وزارة المالية (إيضاح (أ))
103	34	مصرف قطر المركزي
130	130	هيئة قطر للأسواق المالية
--	7	مكتب رئيس الوزراء
14,508	14,039	

16. الإفصاحات حول الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

معاملات الأطراف ذات العلاقة (تتمة)

في ما يلي المعاملات الهامة مع الأطراف ذات العلاقة:

2023	2024	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
43,728	50,833	اعتمادات مالية من الحكومة
1,326	---	خدمات مقدمة من هيئة مركز قطر للمال
615	95	خدمات مقدمة إلى طرف ذي علاقة
2,211	2,274	رواتب ومصاريف مدفوعة بالنيابة عن أطراف ذات علاقة

إيضاح (أ):

تشتمل المبالغ المستحقة على وزارة المالية على مبلغ 2,956 ألف دولار أمريكي (2023: 5,347 ألف دولار أمريكي) يتعلق بدفع الرواتب والمصاريف الأخرى المتعلقة باللجنة الوطنية (NAMLC).

مكافآت موظفي الإدارة العليا

يتمثل كبار مسؤولي الإدارة بأعضاء مجلس الإدارة، والرئيس التنفيذي، ونائب الرئيس التنفيذي، والمدراء التنفيذيين، والمدير التنفيذي للعمليات، والمدير التنفيذي للشؤون المالية. تتضمن المكافأة لكبار المسؤولين في الإدارة المصاريف التالية:

2023	2024	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
6,300	7,818	مكافآت قصيرة الأجل

17. إدارة المخاطر المالية

تتكون المطلوبات المالية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال من ذمم دائنة ومصاريف مستحقة الدفع ومطلوبات إيجار. يتمثل الغرض الرئيسي من هذه المطلوبات المالية في تمويل عمليات هيئة تنظيم مركز قطر للمال وتقديم الضمانات لدعم عملياتها. تشمل الموجودات المالية لهيئة التنظيم فوائد مستحقة وذمم مدينة أخرى وغرامات مالية مدينة ومبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة وأرصدة لدى البنوك وودائع قصيرة الأجل، وتنشأ هذه الموجودات مباشرة من عمليات هيئة تنظيم مركز قطر للمال.

تتعرض هيئة تنظيم مركز قطر للمال لمخاطر السوق والائتمان والسيولة، وتقع على الإدارة المسؤولية الكاملة عن وضع إطار عمل لإدارة هذه المخاطر والإشراف على تنفيذه. تم وضع سياسات إدارة المخاطر الخاصة بهيئة تنظيم مركز قطر للمال لتحديد المخاطر التي تواجهها وتحليلها ووضع الحدود والضوابط المناسبة للمخاطر ورصد المخاطر والالتزام بالحدود المنصوص عليها. تتم مراجعة سياسات وأنظمة إدارة المخاطر بصورة منتظمة لتعكس التغييرات في ظروف السوق وأنشطة هيئة تنظيم مركز قطر للمال.

يقدم هذا الإيضاح معلومات حول تعرض هيئة تنظيم مركز قطر للمال للمخاطر المذكورة أعلاه، ويتم إدراج إيضاحات كمية إضافية ضمن هذه البيانات المالية.

17. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر التغيرات في أسعار السوق، مثل أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية التي تؤثر على إيرادات هيئة تنظيم مركز قطر للمال أو قيمة أدواتها المالية. يتمثل الهدف من إدارة مخاطر السوق في إدارة ومراقبة التعرض لمخاطر السوق وفق معايير مقبولة في حين تعظيم العائدات.

مخاطر أسعار الفائدة

مخاطر أسعار الفائدة هي مخاطر القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لتقلبات أسعار الأدوات المالية نتيجة للتغيرات في أسعار الفائدة في السوق. لا تتعرض هيئة تنظيم مركز قطر للمال لمخاطر أسعار الفائدة على موجوداتها التي تحمل الفوائد (الودائع لدى البنوك) حيث أن أسعار الفوائد على هذه الودائع ثابتة. لا يتأثر بيان الدخل الشامل وحقوق الملكية بالتغيرات المحتملة المعقولة في معدلات الفائدة، مع بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، حيث أن هيئة تنظيم مركز قطر للمال لا تحتفظ بموجودات مالية أو مطلوبات مالية ذات معدلات فائدة متغيرة في تاريخ التقرير.

مخاطر العملات

مخاطر العملات هي مخاطر تقلب القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. تتم الأنشطة الرئيسية لهيئة التنظيم بالدولار الأمريكي والريال القطري، وحيث أن الريال القطري مرتبط بالدولار الأمريكي تعتبر مخاطر العملات في أدنى حدودها.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية لهيئة التنظيم الناتجة عن عجز طرف مقابل في أداة مالية عن الوفاء بالتزاماته التعاقدية. إن تعرض هيئة تنظيم مركز قطر للمال لمخاطر الائتمان ينشأ عن تقصير الطرف المقابل، ويكون الحد الأقصى للتعرض مساوياً للقيمة الدفترية لهذه الموجودات المالية كالتالي:

2023	2024	
ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	
38,856	51,362	أرصدة لدى البنوك تتضمن ودائع قصيرة الأجل
14,508	14,039	مبالغ مستحقة من أطراف ذات علاقة
1,023	873	فوائد مستحقة
20	317	ذمم مدينة أخرى
54,407	66,591	

إن مخاطر الائتمان المتعلقة بالأرصدة لدى البنوك محدودة، حيث أن هيئة التنظيم تتعامل فقط مع بنوك وأطراف مقابلة ذات سمعة جيدة للغاية.

17. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر الائتمان (تتمة)

القياس والاعتراف بالخسائر الائتمانية المتوقعة

يقاس تقدير خسائر الائتمان المتوقعة بناءً على احتمال التعثر، والخسارة في حالة التعثر (أي، حجم الخسارة في حال حدوث التعثر)، والتعرض في حالة التعثر. يعتمد تقييم احتمال التعثر والخسارة في حالة التعثر على البيانات التاريخية المعدلة بمعلومات استشرافية.

فيما يتعلق بالانكشاف عند التعثر، بالنسبة للموجودات المالية يتمثل ذلك بمبلغ الموجودات الإجمالي في تاريخ التقرير؛ بالإضافة إلى أي مبالغ إضافية يتوقع أن يتم سحبها في المستقبل بحلول تاريخ التعثر المحدد بناءً على الاتجاه التاريخي، وفهم هيئة التنظيم للاحتياجات التمويلية المستقبلية المحددة للمدينين، ومعلومات استشرافية أخرى ذات صلة.

بالنسبة للموجودات المالية، يتم تقدير خسائر الائتمان المتوقعة باحتساب الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة لهيئة التنظيم وفقاً للعقد وجميع التدفقات النقدية التي تتوقع هيئة التنظيم استلامها، مخصومة بسعر الفائدة الفعلي الأصلي.

طبقت هيئة تنظيم مركز قطر للمال النهج العام لتحديد خسائر الائتمان على الودائع الآجلة. واحتسبت هيئة تنظيم مركز قطر للمال أية خسائر ائتمانية متوقعة على الذمم المدينة الأخرى بناءً على منهج عام مبسط بالنسبة للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى الحياة، باستخدام النهج العام المبسط. وتم تكوين مخصص للخسائر الائتمانية المتوقعة من الودائع قصيرة الأجل بمبلغ 32 ألف دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2024 (2023: 5 آلاف دولار أمريكي).

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم تمكن هيئة تنظيم مركز قطر للمال من الوفاء بالتزامات الدفع المصاحبة لمطلوباتها المالية التي يتم سدادها بتسليم نقد أو موجودات مالية أخرى عند حلول موعد استحقاقها. تحدّ هيئة تنظيم مركز قطر للمال من مخاطر السيولة لديها بالحصول على اعتمادات من الحكومة لتمويل أنشطة التشغيل والنفقات الرأسمالية لها. إن شروط الخدمات بهيئة التنظيم توجب سداد المبالغ خلال 30 يوماً من تاريخ تقديم الخدمة.

يلخص الجدول أدناه استحقاقات المطلوبات المالية لهيئة التنظيم كما في 31 ديسمبر استناداً إلى الدفعات التعاقدية غير المخصومة:

التدفقات النقدية				31 ديسمبر 2024
التعاقدية غير				
أكثر من سنة، ولكن أقل من 5 سنوات	أقل من سنة	المخصومة	القيمة الدفترية	
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
--	404	404	404	ذمم دائنة
507	927	1,509	1,434	مطلوبات الإيجار
507	1,331	1,913	1,838	إجمالي

17. إدارة المخاطر المالية (تتمة)

مخاطر السيولة (تتمة)

أكثر من سنة، ولكن أقل من 5 سنوات	أقل من سنة	التدفقات النقدية التعاقدية غير المخصومة	القيمة الدفترية	31 ديسمبر 2023
دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	دولار أمريكي	
--	965	965	965	ذمم دائنة
1,063	817	2,028	1,880	مطلوبات الإيجار
1,063	1,782	2,993	2,845	إجمالي

18. القيمة العادلة للأدوات المالية

تتضمن الأدوات المالية الموجودة والمطلوبات المالية. ليس لدى هيئة تنظيم مركز قطر للمال أي موجودات مالية أو مطلوبات مالية تقاس بالقيمة العادلة. ولا تختلف القيمة العادلة للأدوات المالية بشكل جوهري عن قيمتها الدفترية.

19. الافتراضات، والتقديرات والأحكام الهامة

يتطلب إعداد البيانات المالية لهيئة تنظيم مركز قطر للمال استخدام الإدارة لأحكام وتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المحققة في البيانات المالية وبعض الإفصاحات المحددة. ولكن قد يؤدي عدم دقة هذه الافتراضات إلى نتائج تتطلب إدخال تعديلات هامة على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات المتأثرة في الفترات المستقبلية.

في ما يلي أهم الافتراضات المتعلقة بالفترات المستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للشك في التقديرات في تاريخ التقرير، والتي لها تأثير كبير قد يتطلب إجراء تعديلات هامة على القيمة الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية القادمة.

الأعمار الإنتاجية للأثاث والمعدات وحقوق استخدام الموجودات

تحدد إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال الأعمار الإنتاجية التقديرية للأثاث والمعدات لاحتساب الاستهلاك. يتم التقدير بعد أن يؤخذ في الاعتبار الاستخدام المتوقع للموجودات والتلف أو التآكل الطبيعي. تقوم الإدارة سنوياً بمراجعة القيمة المتبقية والأعمار الإنتاجية، ويتم تعديل قسط الاستهلاك مستقبلاً في الحالات التي تعتقد فيها الإدارة أن الأعمار الإنتاجية تختلف عن التقديرات السابقة.

الأعمار الإنتاجية للموجودات غير الملموسة

تقوم إدارة هيئة تنظيم مركز قطر للمال بتحديد الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات غير الملموسة ذات الأعمار المحدودة لحساب الاستهلاك. يتم تحديد المبالغ التقديرية بعد النظر في الاستخدام المتوقع للموجودات غير الملموسة أو التقادم التكنولوجي. تقوم الإدارة بمراجعة الأعمار الإنتاجية سنوياً، ويتم تعديل مصروف الاستهلاك المستقبلي عندما ترى الإدارة أن الأعمار الإنتاجية تختلف عن التقديرات السابقة.

19. الإفتراضات، التقديرات والأحكام الهامة (تتمة)*

تحديد مدة الإيجار

عند تحديد مدة عقد الإيجار، تأخذ الإدارة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف التي تخلق حافزاً اقتصادياً لممارسة خيار التمديد، أو عدم ممارسة خيار الإنهاء. يتم تضمين خيارات التمديد (أو فترات ما بعد خيارات الإنهاء) فقط في مدة الإيجار إذا كان من المؤكد بشكل معقول أنه سيتمّ تمديد عقد الإيجار (أو لم يتمّ إنهاؤه). لم يتمّ تضمين التدفقات النقدية المستقبلية المحتملة في مطلوبات الإيجار لأنه ليس من المؤكد بشكل معقول أن عقود الإيجار سيتمّ تمديدها (أو عدم إنهاؤها).

تتمّ مراجعة التقييم في حالة حدوث حدث مهم أو تغيير جوهري في الظروف التي تؤثر على هذا التقييم والتي تقع ضمن سيطرة المستأجر.

عقود الإيجار - تقدير سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي

لا يمكن لهيئة تنظيم مركز قطر للمال أن تحدّد بسهولة سعر الفائدة المتضمن في عقد الإيجار، وبالتالي فهي تستخدم سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي (IBR) لقياس مطلوبات الإيجار. إن سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي هو سعر الفائدة الذي يتعيّن على هيئة تنظيم مركز قطر للمال دفعه لاقتراض، لمدة مماثلة مع وجود ضمان مماثل، أموال لازمة للحصول على الموجودات ذات قيمة مماثلة لحق استخدام الموجودات في بيئة اقتصادية مماثلة. ولذلك يعكس سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي "المبلغ الذي يتعيّن على هيئة التنظيم دفعه"، وهو ما يتطلب ممارسة تقديرات في غياب الأسعار الملحوظة. تقوم هيئة التنظيم بتقدير سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي باستخدام مدخلات يمكن ملاحظتها (مثل أسعار الفائدة السائدة بالسوق) عندما تكون متاحة ومطلوبة لإجراء بعض التقديرات الخاصة بالكيان.

حساب مخصّص الخسائر

عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، تستخدم هيئة تنظيم مركز قطر للمال معلومات استشرافية معقولة وداعمة، تستند إلى افتراضات للحركة المستقبلية للدوافع الاقتصادية المختلفة وكيف ستؤثر هذه العوامل على بعضها البعض. تستخدم هيئة تنظيم مركز قطر للمال تقديرات لاحتساب معدلات الخسارة.

إنّ الخسارة الناتجة عن التعثر هي تقدير للخسارة الناتجة عن التعثر. وهي تستند إلى الفرق بين التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة وتلك التي يتوقّع المقرض الحصول عليها، مع الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات والتعزيزات الائتمانية المتكاملة.

اعترفت هيئة تنظيم مركز قطر للمال بمخصّص خسارة قدره 32 ألف دولار أمريكي (2023: 5 آلاف دولار أمريكي) مقابل جميع الموجودات المالية.

المقابل المتغيّر

إنّ المبالغ المتعلّقة بالعقوبات المالية مستمدّة من إجراءات الإنفاذ التي اتّخذتها هيئة تنظيم مركز قطر للمال ضد الشركات التي تشرف عليها في قضايا عدم الامتثال للقواعد والأنظمة المعمول بها (انظر إيضاح 3.3). يتضمّن استرداد الغرامات المالية (والإيرادات ذات الصلة) شكوكاً تتعلّق بالمبلغ (الذي يمكن استئنائه أمام محكمة التنظيم بمركز قطر للمال) وتوقيت استلام الدفع، الذي قد يتضمن بناءً على الخبرة رفع دعوى قضائية قد تستغرق وقتاً طويلاً لإنهائها. تختلف العوامل المؤثرة في استرداد الغرامة المالية (والدخل المرتبط بها) لكل حالة وحلّ القيود خارج عن سيطرة هيئة تنظيم مركز قطر للمال. وفقاً لذلك، يتمّ الاعتراف بالإيرادات ذات الصلة عند حلّ القيود.